

فورين بوليسي: كيف يمكن لحرب غزة أن تشكل السياسة العالمية في عام 2024



نشرت مجلة فورين بوليسي تحليلاً للكاتب إيمي ماكينون تناول فيه التدايعات المحتملة لحرب غزة على تشكيل السياسة العالمية في عام 2024.

تلقت الكاتبة في مستهل تحليلها إلى أن عدد قليل جداً من الأحداث التي يمكن أن تُثير غضب الشعوب حول العالم تماماً مثل الحرب في إسرائيل وفلسطين. وفي أعقاب هجوم حماس في 7 أكتوبر، نزل الناس إلى الشوارع في جميع أنحاء العالم سواء للتعبير عن تضامنهم مع إسرائيل أو لإدانة ردها العسكري العقابي في قطاع غزة، الذي قتل أكثر من 22 ألف فلسطيني حتى الآن..

وأثارت الحرب التوترات في الشرق الأوسط، حيث توسعت ساحة المعركة بالفعل لتشمل لبنان والعراق وسوريا والبحر الأحمر. وخارج الشرق الأوسط، شعر العالم بأسره بالآثار المتتالية للصراع في، الأمر الذي أدى إلى معارك ضارية حول حرية التعبير، والجدل الدبلوماسي الشديد في الأمم المتحدة، وزيادة جرائم الكراهية ضد اليهود والمسلمين والعرب.

عام الانتخابات حول العالم

وتشير الكاتبة إلى أن كل هذا يأتي في الوقت الذي من المقرر أن يذهب فيه حوالي 40 في المائة من سكان العالم إلى صناديق الاقتراع هذا العام في أكثر من 40 دولة.

وفي عديد منها، تؤدي الحرب الإسرائيلية إلى خلق أو تفاقم الخلافات السياسية التي يمكن أن يكون لها عواقب انتخابية حقيقية. وفيما يلي نظرة على كيف يمكن أن يتردد صدى الصراع من خلال السياسة العالمية في العام المقبل.

الولايات المتحدة الأمريكية

خارج إسرائيل نفسها، من المرجح أن تكون التدايعات السياسية للحرب محسوسة بشدة في الولايات المتحدة، حيث يعتبر الصراع الإسرائيلي

الفلسطيني قضية سياسية خارجية ذات أهمية فريدة للناخبين. ووقف الرئيس جو بايدن بحزم إلى جانب إسرائيل منذ هجوم 7 أكتوبر، وسارع بمساعدات عسكرية أمريكية إضافية للبلاد لتعزيز دفاعاتها الصاروخية من القبة الحديدية، ودفع الكونجرس لتمير حزمة مساعدات كبيرة لإسرائيل، وممارسة حق النقض الأمريكي لمنع مجلس الأمن من تمرير قرار يطالب بوقف فوري لإطلاق النار للأغراض الإنسانية في غزة.

ومع تزايد الانتقادات دولياً ومن داخل حزبه بشأن سلوك إسرائيل في الحرب والعدد المذهل للقتلى المدنيين، اتخذ بايدن موقفاً أكثر صرامة بشأن ما وصفه بقصف إسرائيل «العشوائي» لغزة، لكنه رفض بثبات فرض شروط على المساعدات العسكرية الأمريكية للبلاد كوسيلة لتغيير نكتيكاتها.

ونوّهت الكاتبة إلى أن دعم بايدن لإسرائيل شخصي ومتجذر بعمق. وقد وصف نفسه بأنه «صهيوني في قلبي». لكنه يرأس دولة وحزباً منقسمين بشدة حول كيفية الرد على الحرب. وأصبح دعم الحزب الديمقراطي الذي كان ثابتاً لإسرائيل موضع تساؤل متزايد من جانب جناحه التقدمي.

وفيما يتعلق بالناخبين بشكل عام، فالصورة معقدة بالقدر نفسه؛ فقد وجد استطلاع للرأي أجرته نيويورك تايمز/سيينا كوليديج نُشر في ديسمبر أن 57 بالمائة من المستجيبين رفضوا تعامل بايدن مع الصراع. ويرتفع هذا الرقم إلى 72 في المائة بين الناخبين الشباب، وهي دائرة انتخابية رئيسة وراء فوزه عام 2020 على ترامب.

تحتل السياسة الخارجية مقعداً خلفياً في الانتخابات الأمريكية - أدرج أكثر من 1 في المائة بقليل من المستطلعين الصراع على أنه القضية الأكثر إلحاحاً، وفقاً للاستطلاع نفسه. لكن في السباق الرئاسي الذي قد يحدث، فإن دعم بايدن القوي لإسرائيل قد يكلفه أصواتاً ثمينة في الولايات المتأرجحة مثل ميشيغان، التي تضم عدداً كبيراً من السكان العرب والمسلمين.

كما أدى الدعم الأمريكي لإسرائيل إلى تعقيد جهود واشنطن لإقناع جنوب الكرة الأرضية بالوقوف إلى جانب أوكرانيا وسط حربها المستمرة مع روسيا. وسعى بايدن إلى ربط الحربين معاً، وصورّ أوكرانيا وإسرائيل على أنهما ديمقراطيتان في حالة حرب مع أعداء يسعون إلى إبادتهما. وقال في خطاب بالمكتب البيضاوي في أكتوبر: «علمنا التاريخ أنه عندما لا يدافع الإرهابيون ثمن إرهابهم، وعندما لا يدفع الطغاة ثمن عدوانهم، فإنهم يتسببون في مزيد من الفوضى والموت والمزيد من الدمار»..

لكن عديد من المراقبين اتهموا واشنطن والغرب الأوسع بتبني معايير مزدوجة إزاء ردهم الصاحب على احتلال روسيا لأوكرانيا والرد الأكثر صمته على الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية.

الهند

يذهب مئات الملايين من الهنود إلى صناديق الاقتراع في الربع في الانتخابات العامة في أكبر ديمقراطية في العالم. كما هو الحال في الولايات المتحدة، من غير المرجح أن تكون السياسة الخارجية هي العامل الأساسي في تحديد نتيجة الانتخابات، لكن هذا لا يعني أنها لن تظهر على الإطلاق.

بعد تجنب العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل لعقود وإقامتها رسمياً فقط في التسعينيات، عمقت الهند علاقاتها مع تل أبيب في السنوات الأخيرة - لا سيما منذ أن أصبح ناريندرا مودي رئيساً للوزراء في عام 2014. وكان الدافع وراء ذلك إلى حد كبير هو البراغماتية، إذ سعت الهند إلى مجموعة أوسع من الشركاء في الشرق الأوسط؛ وإسرائيل اليوم هي ثاني أكبر مورد للأسلحة في الهند بعد موسكو.

كما اعتبر بعض أتباع مودي انجراف إسرائيل نحو القومية الدينية مصدر إلهام. وكتب دانيال ماركي لمعهد الولايات المتحدة للسلام: «يرى الشوفينيون الهندوس إسرائيل كما يتخيلون الهند: دولة ذات أغلبية عرقية تواجه التهديد الوجودي للإرهاب الإسلامي».

ونشر حزب بهاراتيا جانانا الذي يتزعمه مودي، والذي اتهم منذ فترة طويلة بتأجيج نيران الإسلاموفوبيا في الهند، مقطع فيديو بعد ساعات من هجمات حماس التي قارنت الهجوم بصراع الهند مع وصفه بـ الإرهاب الإسلامي.

وقال نيكولاس بلاريل، الأستاذ المشارك في جامعة لايدن، في رسالة بالبريد الإلكتروني: «يُنظر إلى المقارنات مع الوضع في غزة، وبث أوراق اعتماد حزب بهاراتيا جانانا المزعومة لمكافحة الإرهاب، على أنها قوة حشد قوية من منظور الانتخابات المقبلة».

كما يؤكد احتضان حزب بهاراتيا جانانا لإسرائيل تمييزاً جوهرياً في السياسة الخارجية مع معارضته الرئيسة، حزب المؤتمر الوطني الهندي، الذي يتعاطف منذ فترة طويلة مع النضال الفلسطيني من أجل إقامة دولة. وبينما أدان هجوم حماس على جنوب إسرائيل، انتقد الحزب امتناع الهند عن التصويت

في أكتوبر في تصويت للأمم المتحدة دعا إلى هدنة إنسانية فورية.

وقال إيميت بوتس، مدير عمليات المراقبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في كريسيو 24 لاستشارات إدارة المخاطر، في رسالة بالبريد الإلكتروني إلى فورين بوليسي: «قد يصبح رد الهند على الصراع قضية مثيرة للانقسام بين الناخبين الهنود».

ألمانيا

في عام 2008، عندما زارت المستشارة الألمانية آنذاك أنجيلا ميركل إسرائيل، أعلنت أن أمن إسرائيل أولوية تأسيسية للدولة الألمانية، وهي جزء من التزام البلاد العميق بإصلاح تاريخها النازي. لكن في السنوات الأخيرة، احتدم نقاش هادئ حول ما إذا كان دعم ألمانيا القوي لإسرائيل قد بدأ يضر بحرية التعبير عندما يتعلق الأمر بالنقد المشروع للحكومة الإسرائيلية.

ومن المقرر أن تطلب ولاية ساكسونيا أنهالت شرق ألمانيا من المتقدمين الجدد للحصول على الجنسية الألمانية أن يؤكدوا كتابياً أنهم يؤكدون حق إسرائيل في الوجود و«يدينون أي جهود موجهة ضد وجود دولة إسرائيل». معاداة السامية وإنكار حق إسرائيل في الوجود محظوران صراحة بموجب القانون الأساسي الألماني، والذي يُتوقع من جميع المواطنين الالتزام به.

ومع ذلك، تبادل المثقفون الألمان رسائل مفتوحة حول تعامل البلاد مع الحرب، في حين شهد المشهد الفني الشهير في البلاد إلغاء موجة من الأحداث وتعليق التعاون بسبب انتقادات الفنانين لإسرائيل أو استخدام كلمة إبادة جماعية لوصف تصرفات البلاد في غزة.

ويرى البعض أن مدى تغطية هذا النقاش في الصحافة الدولية مفرط. وقال يورغ لاو، مراسل صحيفة دي تسايت الألمانية: «إنني غاضب بعض الشيء من هذا الارتباط الذي يقيمه البعض بشأن التصالح مع ماضينا، وسوء التقدير المفترض للحكومة الألمانية للموقف الصحيح تجاه إسرائيل في غزة».

وقال «الأمر ليس غير مشروط وهو أكثر تعقيداً»، مشيراً إلى أن وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك تحدثت على نطاق واسع عن الأزمة الإنسانية في غزة خلال رحلاتها إلى المنطقة.

وقد يكون لتسليط الضوء على ثقافة الذاكرة الألمانية تكلفة، إذ تلعب سردية «ألمانيا أولاً» لصالح حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف، والذي من المتوقع أن يفوز بشكل كبير في الانتخابات الإقليمية في وقت لاحق من هذا العام، إلى جانب حزب يساري شعبي جديد. وقال لاو «كلاهما يشتركان في فكرة أنه يجب علينا التخلص من قيود الماضي الألماني لأسباب مختلفة».

تونس

في أواخر أكتوبر، طرح المشرعون في البرلمان التونسي تشريعات تجرم أي جهود لتطبيع العلاقات مع إسرائيل في محاولة لإقامة جدار حماية ضد الاتجاه الإقليمي الأوسع للتقارب الدبلوماسي بين إسرائيل والدول العربية الذي كان جارياً قبل الحرب. وكان التشريع قيد المناقشة بالفعل قبل هجوم حماس، ولكن جرى تقديمه بسرعة في ضوء الحرب. التعاطف مع الفلسطينيين عميق وطويل الأمد في تونس، التي استضافت منظمة التحرير الفلسطينية في الثمانينيات.

ويعاقب مشروع القانون بالسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات ما يصفه بـ جريمة التطبيع. كما أنه سيجرم أي اتصال مع المواطنين أو الشركات الإسرائيلية.

وفي منعطف مفاجئ، عارض رئيس البلاد، قيس سعيد - الذي وصف سابقاً أي جهود لتطبيع العلاقات مع إسرائيل بأنها خيانة، مشروع القانون. وقدم سعيد، الذي لديه تاريخ في الإدلاء بتصريحات معادية للسامية، تفسيراً معقداً بأنه لا توجد حاجة لتجريم العلاقات مع دولة لا تعترف بها تونس.

ومع ذلك، زعم بعض المشرعين التونسيين أن تحول سعيد جاء لأن الولايات المتحدة تدخلت في محاولة لوقف مشروع القانون. وفي إشارة إلى ما أسماه «المراسلات الرسمية من السفارة الأمريكية في تونس الموجهة إلى وزارة الخارجية»، قال أحد أعضاء البرلمان المشاركين في العملية لصحيفة لوموند إن الولايات المتحدة هددت بفرض عقوبات على تونس إذا جرى تمرير مشروع القانون. ولم ترد وزارة الخارجية الأمريكية على الفور على طلب التعليق على المزاعم.

أنهم سعيد بتفكيك المؤسسات الديمقراطية التونسية على نحو مطرد، لذلك من غير المرجح أن يؤثر توبيخه المفاجئ للبرلمان بشأن مشروع القانون على نتيجة الانتخابات الرئاسية في وقت لاحق من هذا العام. لكن التصور بأن الدول الغربية وقفت إلى جانب إسرائيل لأنها فرضت حصاراً على قطاع غزة كان له تأثير عميق على الرأي العام العربي.

ووجد استطلاع للرأي أجرته مؤسسة الباروميتر العربي، والذي امتدت فترة الاستطلاع طوال هجمات 7 أكتوبر، أن التصنيفات التفضيلية للدول ذات العلاقات القوية أو الدافئة مع إسرائيل انخفضت بشكل حاد مع بدء الحملة العسكرية الإسرائيلية. وتونس ليست سوى دولة واحدة، لكن تونس كانت تاريخياً رائدة قوية للرأي العام في جميع أنحاء العالم العربي.

وقال فاضل عليريزا، الباحث غير المقيم في معهد الشرق الأوسط: «سيكون للحرب في غزة آثار دائمة». وقال: «لقد رأينا أشخاصاً يرفضون الجوائز التي حصلوا عليها من الاتحاد الأوروبي، ورأينا أشخاصاً يرفضون علناً التكريم الذي حصلوا عليه من الغرب. إنهم يعتقدون أن الغرب كان متواطئاً حقاً في الحرب».